

الهيئة العامة للطرق والكباري بأسيوط

المنطقة السابعة

محضر استلام موقع

بخصوص : اعمال رصف طرق وشوارع حي غرب اسيوط (المرحلة الخامسة) بمحافظة اسيوط (المنطقة السابعة - اسيوط)
تنفيذ : المكتب الهندسى للمقاولات العمومية بأسيوط
أنه في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢ / ١٢ / ٨ وبحضور كلاً من -

- | | | |
|--|---|--|
| ١- السيد المهندس / محمود محمد عبد الغنى مدیر عام المشروعات بالهيئة | ٢- السيد المهندس / محمد سمير يوسف مندوب هيئة الطرق والكباري | ٣- السيد المهندس / بيشوي عادل أرميا مندوب الشركة المنفذة |
|--|---|--|

قامت اللجنة المذكورة أعلاه بالمرور ومعاينة طرق وشوارع حي غرب اسيوط (المرحلة الخامسة)
بالعقد رقم ٩٣٠ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٢ وتبين أنها خالية من العوائق ولا مانع من استلام الموقع بها وفي حالة ظهور أي
عوائق يتم مراجعة مجلس مدينة حي غرب اسيوط بها .
وعلى ذلك جرى التوقيع : -

التوقعات : -

١-
٢-
٣- انتهى العمل



يعتمد : ،،،

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري بأسيوط
(المنطقة السابعة)

م / مصطفى علي مسعود

عقد مقاولة

الموضوع : "أعمال رصف طرق وشوارع حى غرب اسيوط (المرحلة الخامسة) بمحافظة اسيوط (المنطقة السابعة - اسيوط) "

رقم العقد: ٢٠٢٢/٩٣٠

أنه في يوم الأربعاء الموافق: ١٢/٧/٢٠٢٢

حرر هذا العقد بين كلا من:-

الهيئة العامة للطرق والجسور

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "المكتب الهندسى للمقاولات العمومية" .

ويمثلها السيد / حسين سيد احمد محمد

وبنوب عنه في التوقيع السيد / خالد محمد عبدالسميع مهران / بموجب توكيل رسمي عام رقم

٢٠٢٢ / ب / ٥٦٥٣

بطاقة رقم قومي / ٢٩٢٠٨٢٥٢٥٠٢٨٧٣

بطاقة ضريبية / ٦٣٥-٦٦٦-٥٣٦

مأمورية ضرائب / اسيوط

سجل تجاري رقم (٥٩٦٩٢) مكتب سجل تجاري اسيوط

ومقرها / ش. الثلاجة - بالمحطة - اسيوط

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

صالح عبد الله
صالح عبد الله





الهيئة العامة للطرق والجسور
رئيس مجلس الإدارة

三

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكباري ووزارة التنمية المحلية بشأن رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة للمحافظات علي مستوى الجمهورية وبناءً علي كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل علي إسناد أعمال رفع كفاءة الطرق التابعة للمحافظات إلى الشركات بالامر المباشر .

ومنها الموافقة على إسناد تنفيذ أعمال رصف طرق وشوارع حتى غرب أسيوط (المرحلة الخامسة) بمحافظة أسيوط (المنطقة السابعة - أسيوط) بالأمر المباشر إلى المكتب الهندسي للمقاولات العمومية بتكلفة تقديرية ١٩,٩٩٧ مليون جنيه علي أن تتم المحاسبة وإسترشادا بالقائمة الموحدة للطرق

حيث قام الطرف الأول بمقاضاة الشركة على الأسعار الخاصة ببتوود الأعمال الخاصة بالعملية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ١٩,٦٥٢,٦٨٨ جنيه (فقط وقدره تسعه عشرة ملايين ستمائة اثنين وخمسون ألفاً وستمائة ثمانية وثمانون جنيهاً لا غير) ويعتبر محضر المقاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

العدد الأول

يعتبر التمهيد السابق ومحضر المقاوضة وكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكانتين المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة والمواصفات الفنية للأعمال وأمر الإسناد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتى وتماماً ومكملاً له .

لیند الثاني

يلزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " اعمال رصف طرق وشوارع حتى غرب اسيوط (المرحلة الخامسة) بمحافظة اسيوط (المنطقة السابعة - اسيوط) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والتي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة [جمالية مقدارها ١٩,٦٥٢,٦٨٨ جنية (فقط وقدره تسعة عشرة مليونا ستمائة اثنين وخمسون ألفاً وستمائة ثمانية وثمانون جنيهاً لغير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة ،

العدد السادس

يلزم الطرف الثاني **المكتب الهندسي للمقاولات العمومية** بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة للجهالة شرعاً وقانوناً .



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 00093LLG401159 بمبلغ ٩٨٢٦٣٥ جنيه (فقط وقدره تسعمائة اثنين وثمانون ألفاً وستمائة خمسة وثلاثون جنيهاً لا غير) صادر من بنك قطر الوطني الاهلي صادر بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢٢ وساري حتى ٤/١١/٢٠٢٣ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الإسلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

العدد الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

العدد السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المستندة إليه طبقاً لما ورد بكرامة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

العدد السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء ففسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجا إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

العدد الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتنقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تدمها الحكومة العامة.



المقدمة

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني.

المقدمة الثانية

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه.

المقدمة الثالثة عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية اللازمة.

المقدمة الرابعة عشر

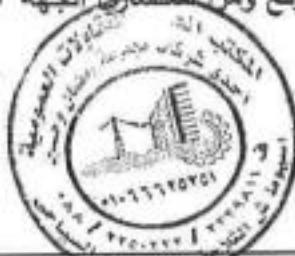
يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لمارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول.

المقدمة الخامسة عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده.

المقدمة السادسة عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذلك اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن لاختيار الجهة.



المقدمة

يلتزم الطرف الثاني بـإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بـإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمیله المصارييف الإدارية الالزامیة.

المقدمة

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرین كل منها بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

المقدمة

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

المقدمة

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

المقدمة

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وأن تعديل مدة العقد الأصلي إذا طلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .

المقدمة

تخصم الضرائب والرسوم والدمعيات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدد على الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .



البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمنة سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإسلام الإبداعي للأعمال وحتى الإسلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينواد هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المرواد (الاسمنت - البتن - ومن - المولار) وفقاً للمعاملات المعده في عطائه لتلك البند وطبقاً للتعرifات ومعادلة القواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وللزوم .

الطرف الثاني

المكتب الهندسي للمقاولات العمومية

التوقيع (خ) لـ د. محمد عبد

خالد محمد عبدالسميع مهران

موكل عن الشركة

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع (خ)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

